

جهود بعض المُحدّثين في «العاميِّ الفصيح»

د. ناصر الدين الأسد

عضو المجمع العربي - الأردن

لا يدخل في نطاق هذا العنوان تلك الكلمات الفصيحة السليمة التي يستعملها العامة في لهجتهم الدارجة، مثل ألفاظ: البحر، والنهر، والأرض، والشمس، والكرسي، والباب، والرغيف، وسواها من الكلمات التي يلفظها العامة على الصورة التي يكتبها بها الخاصة. فهي أوضح من أن يدار عليها بحث.

ولكن الذي يندرج في ثنايا هذا العنوان نوعان من الألفاظ: الأول: ما اعتراه في نطق العامة شيء من التحريف والتغيير أخرجه عن الصورة الفصيحة، فابتعد قليلا أو كثيرا عن أصله الفصيح أو عن اللغة العالية، وإن كانت بعض كتب اللغة قد احتفظت بصيغته التي تجري على ألسنة العوام وأشارت إلى أنها لغة، وربما ذكرت اسم القبيلة التي كانت تلك الكلمة من لغتها.

ويكون هذا التحريف أو التغيير في الأصوات وحركات الحروف، كقولهم: عَنَدَكَ، بفتح العين. فقد جرت الخاصّة على كسرهما، وظنّوا أن

فتحتها من خطأ العامة. على حين قال الجوهري: فيها ثلاث لغات: فتح العين وضمها وكسرها. وإن كان ابن هشام قد قال: وكسر فائها أكثر من ضمها وفتحها. وهذا يعني أن كلاً من الضمّ والفتح كثير أيضاً⁽¹⁾. كما يكون هذا التحريف أو التغيير بوضع حرف مكان حرف كقولهم: شكّيتُ⁽²⁾ وحشّيتُ بدل شكوت وحشوت. أو باستعمال الثلاثي مكان الرباعي كقولهم نصّت⁽³⁾ بدل أنصت، وعتّقه⁽⁴⁾ في موضع أعتقه، وصابه⁽⁵⁾ السهم بدل أصابه. أو باستعمال بعض الصيغ الصرفية التي تخالف القياس، كقولهم: فلان أشرّ من فلان⁽⁶⁾، بدل من شرّ منه، وهذا أبيض⁽⁷⁾ من ذاك بدل أنصح بياضاً منه. أو بحذف بعض الحروف للتخفيف، كقولهم: ونا⁽⁸⁾ في مكان وأنا، ومرة⁽⁹⁾ في مكان امرأة. إلى غير ذلك من صور التحريف والتغيير التي يصعب تصنيفها. وأكثرها بما له وجه من الصحة أو نسبة إلى لغة لإحدى القبائل، ولكن الخاصة يتجنبون استعماله ويؤثرون عليه الفصحح العالي الذي جرى عليه الاستعمال واستقرّ.

ومن التحريف والتغيير ما يكون على مراحل، فتبتعد اللفظة عن أصلها، ولا يكاد يُستبان وجه الشبه بينهما، فمن ذلك ما نقله ابن منظور عن التهذيب قال⁽¹⁰⁾: «وأما القَرَطْبَانُ الذي تقوله العامة للذي لا غيره له فهو مُعْيَرٌ عن وجهه، قال الأصمعي: الكَلْتَبَانُ مأخوذ من الكَلْب، وهو: القيادة، والتاء والنون زائدتان. قال: وهذه اللفظة هي القديمة عن العرب، وغيرتها العامة الأولى فقالت: القَلْطَبَانُ، قال وجاءت عامة سُفْلَى فغيّرت

على الأولى فقالت: القَرَطْبَانُ ». ولا تعنينا هذه الكلمة لذاتها، فنحن لا نعرف مدى انتشارها في العامية، ولكن الذي يعنينا ما ورد في النص من وجود مرحلتين من مراحل التحريف مرّت بهما الكلمة، ومن وجود طبقتين للعامية تعملان على التغيير والتحريف حتى تبتعد الكلمة عن أصلها الفصيح.

ومن ذلك أيضا قولهم: أمال. ذكر ابن منظور في اللسان أن⁽¹¹⁾: افي حديث بيع الثمر: إما لا فلا تَبَايَعُوا حتى يبدو صلاح الثمر. قال ابن الأثير: هذه كلمة ترد في المحاورات كثيرا... وأصلها إن وما ولا... قال الجوهري: قولهم إما لا فافعل كذا، بالإمالة... قال: ومعناه إلا يكن ذلك الأمر فافعل كذا. قال: وقد أمالت العرب «لا» إمالة خفيفة، والعوام يشبعون إمالتها فتصير ألفها ياءً، وهو خطأ، ومعناها إن لم تفعل هذا فليكن هذا... وروي أبو الزبير عن جابر: أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى جملاً نادياً فقال: لمن هذا الجمل؟ فإذا فتية من الأنصار قالوا: استقيننا عليه عشرين سنة وبه سَخِيمَةٌ فأردنا أن ننحره فانفلت منا، فقال: أتبيعونه؟ قالوا: لا بل هو لك فقال: إما لا فأحسنوا إليه حتى يأتي أجله. قال أبو منصور: أراد إلا تبيعوه فأحسنوا إليه... قال أبو حاتم: ... والعامية تقول أيضا أمالي، فيضمّون الألف، وهو خطأ أيضاً: قال: والصواب إما لا، غير مُمال لأن الأدوات لا تمال... « وقال عزّ الدين التنوخي⁽¹²⁾: «ولا يزال ضمّ الألف من (إمّا) مع إمالة ألف (لا) لغة العامية في مصر إذ تقول (أمالي) ب. ولست أدري أهذه هي لفظة أمال

التي لا تزال جارية على ألسنة العامة في مصر، أم أنها لفظة أخرى ؟ فإن كانت هي إياها فقد تغيّر نطقها، وأصبحت تلفظ بحذف الألف الأخيرة، وبسكون اللام، مثلما تغيّر معناها فأصبحت تدلّ على عدد من المعاني المتقاربة تختلف عمّا ذكره ابن منظور والتنوحيّ.

والنوع الثاني: ما يجرى على ألسنة العامة ولا تجرى به ألسنة الخاصة ولا أقلامهم مع أنه من الفصيح الذي انقطع استعماله عند الخاصة في الكتابة وبقي دارجاً على ألسنة العامة حتى نسبت نسبته إلى الفصيح وظنّ أنه من العامي الذي يربأ الخاصة عن استعماله في شعرهم ونثرهم. وربما كان من أمثلة هذا النوع الثاني لفظة «قرنة» المستعملة في بلاد الشام وبعض بلاد مصر بمعنى: الزاوية، أو الركن، أو ملتقى جدارين في الحجرة، أو ملتقى شارعين. وهي كلمة فصيحة ذكرتها المعاجم، وليست أجنبية معربة كما يظنّ من ذهب هذا المذهب. «فالقُرنة بالضم: الطّرف الشاخص من كل شيء... وقُرنة السيف والسنان: حدّهما، وقُرنة النصل: طرفه، وقيل: قُرنتاه ناحيتاه من عن يمينه وشماله... والقُرنتان: رأس الرحم، وقيل: زاويتاه» (13).

ومثل ثانٍ لفظة «زناً» و «زناً عليه» وهما لفظتان فصيحتان في البناء والاستعمال، فقد ورد في المعاجم: «زناً عليه: إذا ضيق عليه، مثقّلة مهموزة... وفي الحديث: أنه كان لا يحبّ من الدنيا إلا أرزناًها، أي أضيّقها. وفي حديث سعد بن ضمرّة: فزناًوا عليه بالحجارة، أي ضيّقوا».

وقد أكثر القدماء والمحدثون من الكتابة في موضوع هذا العنوان، فأشار إليه بعضهم إشارات عابرة في ثنايا مؤلفاتهم أو ذكروه في فصول فرعية في كتبهم، وأفرده بعضهم بتأليف مستقلة.

وربما أقدم من نعرف ممن أفرده له كتابا جعل عنوانه خاصا به، ود الأ عليه، هو ابن الحنبلي الحلبي (14) في كتابه ابحر العوام فيما أصاب فيه العواما. وأما الذين أشاروا إليه إشارات عابرة أو عقدوا له فصولا فرعية في ثنايا مؤلفاتهم فهم الذين ألفوا كتباً في «الحن العامة» (15) و«تثقيف اللسان» (16) و«تقويمه» (17) و«إصلاح المنطق» (18) و«أوهام الخواص» (19)، وما يشبهها. وهي كتب وُضِعَتْ في أصلها لتقيض ما وضع له الكتاب الأول، فقد حرصت هذه الكتب على تخطئة ما نطقت به العامة، وبيان بُعْده عن الفصيح، وذكر الصحيح فيه. على حين نحا ابن الحنبلي نحواً مغايراً إذ أَلَّفَ كتابه في تلمّس وجه الصواب في لغة العوام وقربها من اللغة الفصيحة.

ومع ذلك فإن هذا الكتب والكتب الأخرى تتفق وتتداخل في مواضع متعددة.

ومن أمثلة ذلك أن صاحب كتاب اثثقيف اللسان وتلقيح الجنان عقد في كتابه ثلاثة فصول هي أدخل في كتاب ابحر العوام، وعناوينها: «باب ما تنكره الخاصة على العامة وليس بمنكر» (20)، و«باب ما جاء فيه لغتان استعمال العامة أفصحهما» (21) و«باب ما العامة فيه على الصواب والخاصة على الخطأ» (22). فكتاب ابن الحنبلي شبيه بهذه الفصول التي

تصوّب بعض ما يقوله العامة وتنسبه إلى الفصيح، وإن تفاوتت درجاته في «الفصاحة».

وقد انقسم المحدثون كذلك فريقين: أَلَف الفريق الأول، وأصحابه هم الأكثر، في بيان الخطأ فيما جرت به أقلام الكتّاب والسنة الناس. وألّف آخرون، وهم القلّة، في بيان وجوه القربي وصلاتها بين لغة العامة واللغة الفصيحة. والفريق الثاني هذ الذي يعيننا في موضوعنا عن «العامي الفصيح». وسنقتصر على ذكر أربعة من رجاله، لتقدمهم في هذا الباب، وتتبعهم لمفرداته، وتوالي جهودهم فيه. وأول هؤلاء الأربعة: أحمد رضا العاملي⁽²³⁾ الذي بدأ بسلسلة مقالات عنوانها الغريب الفصيح في العاميب نشرها في مجلة «المجمع العلمي العربي»، جاءت ثلاث منها بالعنوان السابق⁽²⁴⁾، ثم غيرّه إلى عنوان «العامي والفصيح» ونشر فيه عشر مقالات⁽²⁵⁾. وقد بدأ

نشر هذه السلسلة سنة 1926م وختمها سنة 1948م. ثم جمع ما نشره في كتاب جعل عنوانه ارد العامي إلى الفصيح، فيه ألف وأربعمائة وستون كلمة عامية. وربما كان من المفيد أن نورد بعض عباراته لنستدلّ بها على هدفه وأسلوبه، قال في مقدمة المقالات الثلاث الأولى التي جعل عنوانها «الغريب الفصيح في العامي»: «... لم تخرج العامية، مع تحريفها وعدم ضبط قواعدها عن كونها لغة عربية. والتحريف كان معروفا باختلاف لغات العرب». ثم قال إن العامية على ضروب، ذكر منها عددا لا يعيننا منه في هذا المجال إلا الثالث والرابع، وهما:

«3 - ألفاظ استعملها العرب وعرفتها العامة وقلّ استعمال الخاصة لها فلم تشع بينها، وهو ما نعني بالبحث فيه الآن.
4- ألفاظ للعرب فيها لغتان أو أكثر أخذت العامة ببعضها والخاصة ببعض آخر».

ثم قال: «وقد رأيت في مراجعاتي كلمات في اللغة من الضربين الثالث والرابع قلّ استعمال الخاصة لها حتى كادت تُعدّ غريبة عندهم ولكنها كثيرة الورد في كلام العامة فعُنت بذكرها وشرحها تذكرة للباحثين وبلغت للمتأدبين»⁽²⁶⁾.

وقال في مقدّمة مقالاته السبع التي جعل عنوانها «العامي والفصيح»⁽²⁷⁾:

«كنت وأنا أعمل في تأليف كتابي متن اللغة، واسمه يدل عليه، يعرض لذهني كلمات عامية لها معنى الفصيح الذي أدوّنه، فأعلّق الكلمة العامية على هامش الصفحة. وربما كان اللفظ العامي هو لفظ الفصيح، ولكن الفصيح غريب والعامي مشهور، فأعدّه من الغريب الفصيح في العامي، أو يكون في العامي تحريف قليل أو كثير من قلب أو إبدال فأدلّ عليه، ولم أُغنّ بالتحريف في الحركات لأنها فيما أرى أكثر من أن تخصي بين العامي والفصيح. وربما كانت العامية دخيلة أو مولدة لم يعرفها الأولون بل عرفت في عصر العباسيين ومن بعدهم، فأذكر ما وصل إليه بحثي فيها القاصر⁽²⁸⁾ على الكتب العربية التي بيدي. وربما تراءى لي في بعض ما نسبه الباحثون في الألفاظ المعربة إلى غير العربية

وعده دخيلا فيها، أنه عربي أو يمكن تخريجه على أنه عربي، فأذكر ما تراءى لي فيه، لأنني رأيت أن بعضهم أسرف في إلحاق كثير من الكلمات العربية بالسريانية أو غيرها من اللغات، مع أن إرجاعها إلى أصل عربي واضح أو ممكن على الأقل، فلا ينبغي والحال هذه جعله دخيلا ما دام لعروبتة وجه... وأنه لغني عن البيان أن أكثر ما ذكرته من العامي إنما هو من اللهجة التي اسمعها كل يوم بل كل ساعة وهي لهجة جبل عاملة وساحل دمشق وما يليه من سفوح لبنان. وختم كتابه بقوله (29): «هذا آخر ما أردنا بحثه من الكلمات العامية وتخريجها على الفصيح وهو باب من البحث لم أعهد أحدا عاناه قبلي على هذه الطريقة وفيه من المشقة والعناء ما لا يخفى على الناظر المتأمل ولذلك أعتذر للقراء الكرام عما يمكن أن يكون في البحث من السقطات أو التعليل الذي لا يروق لهم أو لبعضهم».



وأما ثاني الأربعة الذين ألفوا في العامي الفصيح، فهو الدكتور أحمد عيسى (30)، الذي تداخل عمله في الزمن وعمل الأستاذ أحمد رضا العاملي ذلك أن الدكتور أحمد عيسى أصدر كتابا عنوانه المحكم في أصول الكلمات العامية» سنة 1939 بعد نشر المقالات الثلاث الأولى للأستاذ أحمد رضا بثلاثة عشرة سنة، وقبل صدور كتابه «رد العامي إلى

الفصيح» بثلاث عشرة سنة أيضا. وربما تبادلا الاستفادة والتأثر: فمن المستبعد ألا يكون الدكتور أحمد عيسى قد أطلع على المقالات الثلاث الأولى التي نشرها الأستاذ أحمد رضا في مجلة «المجمع العلمي العربي» بدمشق وكلاهما عضو فيه. وكذلك من المستبعد ألا يكون الأستاذ أحمد رضا قد أطلع على كتاب الدكتور أحمد عيسى قبل استمراره في نشر مقالاته السبع الأخرى في مجلة المجمع سنة 1944 وصدور كتابه سنة 1952. وربما كان مما يرجح ذلك أن الأستاذ شفيق جبيري نشر في مجلة المجمع (31) مقالة عرّف فيها بكتاب المحكم في أصول الكلمات العامية. ومن هنا ذهبنا إلى تداخل العاملين في الزمن وتبادلها الاستفادة.

ومما يزيد أمر كتاب «المحكم في أصول الكلمات العامية» وضوحا أن نذكر عبارات من مقدمته تكشف عن هدفه وأسلوبه، قال (32): اللغة العربية العامية التي تتكلمها الآن في مصر ليست بعيدة كل البعد عن العربية الفصحى، وهي تبتعد عن الفصحى في شيئين: الإعراب وتركيب الحروف... على أن أكثر الكلمات العامية التي ينفر منها الآن الذوق ويستنكرها الحس إنما كانت من أفصح الألفاظ العربية وأدقها تعبيراً عما في النفس [أو] مطابقة لمقتضى الحال، وأن كثير منها قد استعملت فيه مجازات اللطيفة والاستعارات المستملحة التي تعدّ من أرقى أساليب الفصاحة في الكلام والكتابة، ولقد تكفي نظرة فيما جمعناه وشرحناه للتحقق بما ذكرنا. وقد يستغرب المتأمل في بعض الكلمات العامية بعدها هذا البعد عن أصلها الفصيح ويستبعد أن تكون بين الكلمتين صلة قرابة

سابقة، وإن هذا الاستغراب ليزول، وهذا الاستبعاد لينمحي متى علم أن التغيير في الكلمات الفصيحة لم يحدث مرة واحدة، بل إن هذه الألفاظ قد تعاورتها أدوار من التغيير تناوبتها مرة بعد أخرى، وأنه كان هناك عامةً عليا وعامة سفلى أتت بعد الأولى، وزادت عليها في تغيير الألفاظ اللغوية. قال ابن منظور (المتوفى سنة 711هـ) في مادة قرطب، وأما «القرطبان» الذي تقوله (العامة) (33) للذي لا غيره له فهو مُعَيَّرٌ عن وجهه. قال الأصمعي: «لِكَلْتَبَانُ» مأخوذٌ من الكَلْب وهو (34) القيادة والتاء والنون زائدتان. قال: وهذه اللفظة هي القديمة عن العرب وغيَّرتُها العامَّةُ الأولى فقالت: «الْقَلْطَبَانُ» (35) قال: وجاءت عامةً سُفْلَى فغيرت على الأولى فقالت «الْقَرْطَبَانُ». فيرى من ذلك أن اللفظ العامي قد تغير مرتين في دورين غير متباعدين كثيرا من أدوار حياة اللغة. ولقد تيسَّر لي جمع الكثير من مفردات العامة وعملت على تحقيق أصولها وردّها إليها، ورتبتها في هذا السفر بحسب حروف الهجاء، فذكرت اللفظ العامي أولا وبجانبه تفسيره عند العوام، ثم أتيت بالأصل الفصيح، وذكرت تفسيره في معجمات اللغة كاللسان والتاج وبينت الحقيقة فيها والمجازا.

ولكن المؤلف لم يقتصر في عمله على الألفاظ العامية التي لها أصول فصيحة، بل جمع كثيرا من الألفاظ الدخيلة المعربة وردّها إلى أصولها اليونانية أو الإيطالية أو الفرنسية أو التركية أو الفارسية أو السريانية، وكل ذلك لا صلة له بموضوعنا عن العامي الفصيح ولا بما ذكره في مقدمته

بما اقتبسناه قبل قليل، وإن كان لا يتناقض مع عنوان الكتاب الذي جاء
 عامًا في أصول الكلمات العامية دون تقييدها بالأصول الفصيحة.
 والكتابان -على غزير نفعهما، وكثرة ما بُذِلَ فيهما من جهد، وطول ما
 استغرقاه من وقت- لا يخلوان من السهو في إرجاع بعض الألفاظ إلى غير
 أصولها، وفي التكلف الواضح في محاولة ردّ بعض الكلمات إلى أصول لا
 صلة لها بها. فمنذ ذلك ما انتقده الأستاذ شفيق جبيري في عرضه لكتاب
 «المحكم في أصول الكلمات العامية» قال (36): «في بعض هذه الكلمات
 اجتهد الدكتور في ردّها إلى أصولها اجتهدا لم يظهر عليه أثر الكلفة، وفي
 بعضها كان اجتهاده عرضة لكثير من الكلفة. من قوله مثلا في مادة:
 بَطْرَمَت، تقول العامة في مصر: بطرمت المسألة أي فشلت، فقد ردّ
 الدكتور هذه المادة إلى: (برم) الفصيحة فقال: برم بالأمر سئمه،
 فأقحمت العامة فيها الظاء فصارت، بطرم. فهذا اجتهاد على ما اعتقد لا
 يخلو من شيء من التعسف. ومن هذا الشكل قوله في مادة: فزّ، العامة
 تقول للرجل الذي تريد طرده: فز من هنا، فالدكتور رد هذه اللفظة إلى
 مادة: فاز يفوز فوزا، وقال: كأنك تقول للرجل: فُزّ، أي انج بنفسك. على
 أنه لو رجع في القاموس المحيط إلى المادة التي جاءت قبل الفوز بثلاث
 لفظات لوجد: (فزّ) بعينها، فمن معانيها: فزّ فلانا عن موضعه فزّا أزعجه،
 فالمعنى العامي مطابق للمعنى الفصيح لا تباعد بينهما، إلا أن العامة
 استعملت: فزّ لازمة، وجاءت في اللغة في هذا المقام متعدية، فلم يبق وجه
 بعد هذا التوضيح لرد هذه اللفظة العامية إلى: فاز يفوز فوزاً... ومن هذه

الاجتهادات ردهُ مادة: بعزاً فلوسه إلى: بعثق أي خرج الماء من غائل حوض أو جابية، وقد ردها أيضا إلى مادة أخرى وهي تزعبق الشيء من يدي أي تبرّز وتفرّق. والدكتور في غنى عن هذا كله، ففي اللغة يقال: بعزق الشيء، فرّقه وبدّده، مثل: زعبقه، فقول العامة: بعزاً فلوسه أصله: بعزق، أبدلوا القاف بالهمزة (!) لا غير».

* * *

وثالث هؤلاء الأربعة المتقدّمين في هذا الموضوع، المتبعين لفرائده، المنقبين عن غرائبه، هو الأستاذ شفيق جبيري⁽³⁷⁾. وحقّه التقديم وأن يكون أولهم لشدة تحريه وتمحيصه، ولعمق استنباطه وجودة ربطه العامي بأصله، وكثرة غوصه على أمهات كتب التراث واستخراج النصوص منها مستشهدا بها على صحّة تعبيرات العامة، غير مقتصر في ذلك على المعاجم وما فيها من دلالات لغوية. وإنما أخرناه وجعلناه ثالثاً لأنه بدأ مقالاته في سنة 1942م. بعد المقالات الثلاث الأولى للأستاذ أحمد رضا العاملي بستّ عشرة سنة، وبعد صدور الطبعة الأولى من كتاب المحكم في أصول الكلمات العامية للدكتور أحمد عيسى بثلاث سنوات. وقد نشر منها تسع عشرة مقالة على امتداد سبع وثلاثين سنة كان آخرها في سنة 1979م. بدأ مقالته الأولى سنة 1942م بمقدّمة يوضح فيها مقصده ويصف طبيعة عنوانه الذي اختاره لمقالاته وهو «بقايا الفصاح». قال⁽³⁸⁾: «أعني بقايا الفصاح طائفةً من الألفاظ التي استفاضت في

العامية وأصلها فصيح، إلا أنها مع تعاقب السنين عليها تباعد عنها فريق من الكتاب فذهب وهمنا إلى أنها عامية. ولهذه الألفاظ على ما أعتقد قوة غريبة في حياتها، فقد خلفها الماضي وتداولتها العامة، فلم تفقد شيئاً من منحياتها، على الرغم من اختلاطها بألفاظ أعجمية انحدرت إليها من الأمم التي انبسط سلطانها على هذه البلاد أو على بلاد العرب عامة، ففي كل بلد من بلاد العرب طوائف من هذه الألفاظ، ولكل طائفة منها حياة قوية. ولقد عُنيت بها من سنين فاجتمع لي مقدار منها أرجع إليه من حين إلى آخر فتنطوي لي أحقاب بعيدة، فأرى في تضاعيف هذه الألفاظ حياة بلد بأجمعه، إذ إنها تفصح لي عن ناحية من نواحي الاجتماع أو الاقتصاد أو عن معنى من المعاني النفيسة أو المادية أو غير هذا كله... وقد حافظ قسم من هذه الألفاظ على معناه الأول، فلم ينشأ تفاوت في المعنيين: اللغوي والعامي، وقسم منها عدل بعض التعديل ولكن النسبة بين المعنيين مستحكمة على الرغم من هذا التعديل».

ومن أطرف تحقيقات الأستاذ شفيق جبيري وأدقها وأدللها على سعة اطلاعه: تتبعه لبعض التعبيرات التي تجرى على السنة العامة وإرجاعها إلى الفصيح المدون في كتب تراثنا، وعدم اقتصره على الألفاظ والكلمات المفردة. ومن أمثلة ذلك ما ذكره من أن العامة في دمشق تقول (39): أما شبت منه، أي من النظر إليه، إمّا لفرط جماله أو لطفه، وإمّا لحسن هيأته أو غير ذلك، وقد جاء في ذيل الأمالي ما يلي: قال الحجاج لثابت بن قيس الأنصاري: ارثِ ابني أبان، فقال له: إني لا أجد

به ما كنت أجده بحسن (ابن ثابت) قال : وما كنت تجده به، قال : ما رأيته قط فشبع من رؤيته...»

وكذلك ما ذكره⁽⁴⁰⁾ «من قول العامة في دمشق: ركبوا عليه، وهم يريدون بذلك أنهم نسبوا إليه كلمة أو مسألة إما من باب الافتراء وإما من باب الظرف، فإذا قالوا: ركبوا عليه كذا أو كذا... أرادوا مرة الافتراء المطوى على شيء من الأذى ومرة السخرية المطوية على شيء من الظرف، جاء في الإمامة والسياسة لابن قتيبة في كلام علي خروج علي من المدينة أن أخاه عقيلًا كتب إليه كتابا جاء فيه: وأني خرجت معتمرا فلقيت عائشة، معها طلحة والزبير وذووهما وهم متوجهون إلى البصرة، قد أظهروا الخلاف ونكثوا البيعة وركبوا عليك قتل عثمان...».

وكذلك ما ذكره⁽⁴¹⁾ من أن أمن تراكيب العامة في دمشق: لا تدخل بيني وبينه، وهو مفهوم. وقد جاء هذا التركيب في الأغاني في أخبار اسحق بن ابراهيم. فقد نقل عون بن محمد حديثا عن اسحق، قال اسحق: لاعبت الفضل بن الربيع بالنرد، فوقع بيننا خلاف، فحلف وحلفت، فغضب علي وهجرني، فكتبت إليه أبياتا وعرضت الأبيات عليه فلما قرأها ضحك وقال: أشد من ذنبك أنك لا ترى لنفسك بذلك الفعل ذنبا، والله لولا أنني أدبتك أدب الرجل ولده وأن حسنتك وقبيحك مضافان إلي لأنكرتني، فاصح الآن قلب عون، وكان يحجبه، فخطبته في ذلك، فكلمني بما كرهت، فقلت: أتدخل بيني وبين الأمير، أعزه الله...» .

ومن ذلك ما ذكره من أن⁽⁴²⁾ «من التراكيب الفصيحة التي تستعملها العامة قولهم: عليه موعد. وقد جاء في الأغاني في أخبار ابن مسجح ونسبه في خلال قصة طريفة تتعلق بقبض عامل الحجاز لمال ابن مسجح ونفيه ما يلي: ثم قال: يافتيان! هل فيكم من يضيف رجلا غربيا من أهل الحجاز، فنظر بعضهم إلى بعض، وكان عليهم موعد أن يذهبوا إلى قينة يقال لها برق الأفق!».

وكذلك ما ذكره⁽⁴³⁾ من تعبير: «كسبوا بيته... وهو مفهوم، تريد العامة بذلك أنهم دخلوا بيته وفتشوه وقد جاء في الأغاني في أخبار ابراهيم الموصلي حديث لحماذ بن اسحق عن جده ابراهيم قال: فلما ولي موسى الهادي الخلافة استتر جدى منه ولم يظهر له، بسبب الإيمان التي حلفه بها المهدي، فكانت منازلنا تكبس في كل وقت...».

والأمثلة التي جمعها الأستاذ شفيق جبيري من تعبيرات العامة ثم استخرجها من كتب التراث، فأثبت بذلك فصاحتها، أمثلة كثيرة، حسبنا منها ما قدّمنا. وجميع مراجعته وتحقيقاته، في التعبيرات وفي الألفاظ معا، بعيدة عن التكلّف، والتزيد في التأويل، بريئة من افتعال صلات غير قائمة بين اللفظ العامي والأصل الفصيح. ويحسن كل من يقرأها بصحة مأتاها، وسهولة مداخلها، ودقة تخريجاتها. وهي بذلك تختلف عن بعض ما ورد في الكتابين السابقين، على ما فيهما من جهد دؤوب ومن إصابة في أكثر التعليقات والتخریجات.

وأخر من نذكرهم في هذه المقالة الدكتور عبد المالك مرتاض الذي

ألف كتابا عن «العامية الجزائرية وصلتها بالفصحى» ذهب فيه إلى: «أن البحث في لهجة من اللهجات العامية لا يعد بالضرورة دعوة إليها، ولا إغراء بحياء ما اندثر منها، ولا دفعا إلى استعمالها في الكتابة- وإن كنا نؤثر أن لا يربأ الكتاب عن استخدام الألفاظ الفصيحة المستعملة في العامية للتقريب بينها وبين الفصحى، فان معظم الألفاظ العامية الجزائرية فصيحة، وإنما أفسدت العامة بألسنتها، فأخذت تبتعد عن الفصحى من وجهة أو من أخرى- وإنما يعد بحثا علميا قائما على التطلع إلى المعرفة المجردة إن شئت، وإلى المعرفة الهادفة إن شئت ذلك أيضا»(44) وهو يرى وجوب أن يقوم المثقفون «بحملة تفصيحية، ولا أقول تعريبية، لأن عامة الجزائريين متعربون من حيث لهجتهم كما سنرى من خلال الأمثلة التي نسوقها، ونشرح أصولها، ونؤول مدلولاتها»(45). وبعد أن يقطع شوطا في دراسته يقول(46): «ومن الأمثلة والشواهد التي جئنا بها، يمكن لنا أن نستخلص نتيجة هامة تتمثل في كون عاميتنا راقية جدا، بحيث يستطيع الباحث المحايد النزيه أن يضعها في صدر العاميات العربية الراقية. فعلى الرغم من الغزوات المتتالية، والاحتلالات المتعاقبة، لأرضنا، فإن اللغة العامية الجزائرية ظلت أقرب ما تكون إلى العربية الأصيلة، وأبعد ما تكون عن لغات المحتلين القدامى كالرومان والوندال، والمحدثين كالفرنسيين والاسبان». ويؤكد هذا المعنى أيضا قوله(47): «والذي يتأمل هذه الأشعار يجدها ذات أصول فصيحة، وهي لا تغترف من اللغات الأجنبية قطعا، بل تستعمل لغة عامية عربية

أقرب ما تكون إلى الفصحى. وهي ظاهرة لغوية رائعة، تدل على أصالة
 عربوية هذا الشعب، وعلى قوة شخصيته، وعلى متانة كيانه الحضاري». و
 يعود إلى تأكيد مذهبه في انتماء عامية الجزائر إلى الفصيحة بقوله (48):
 «ولعل في هذا القدر من هذه الطائفة من الأمثال، ما يدل على أن
 الأمثال الشعبية الجزائرية تستعمل العربية السليمة في كثير من
 تراكيبها، وتستمد من أصولها الصحيحة. وكل ذلك يزيدنا اقتناعا
 بنقاوة عاميتنا، واقترابها اقترابا شديدا من الفصحى».

ونختم عرضنا لهذا الكتاب بالتوقف عند كلمة فيه استنكرها المؤلف
 واستقبحها، وهي كلمة بزّاف فقد كتبها على هذه الصورة، وقال (49): إن
 معناها: اكثير وقال: او هي لهجة أهل الغرب الجزائري، وهي قبيحة.
 وأفضل منها لهجة المصريين، لأنهم يقولون: كثير، بالتاء لا بالشاء،
 و: بزّاف، لهجة أهل المغرب الأقصى أيضا. ثم قال (50) «... اللهجات
 الجزائرية نفسها تختلف من اقليم إلى اقليم، فنجد فيها ما هو عال فصيح
 أو قريب من الفصيح، وفيها ما هو ركيك ضعيف أو منبوذ سخيف.
 أرأيت أن: ياسر، المستعملة في الشرق الجزائري، وفي تونس، بمعنى: كثير،
 أفضل بالضرورة من لفظ: بزّاف، المستعمل في الغرب الجزائري». فهو لا
 يتردد في وصف هذه الكلمة بأنها «قبيحة» وفي إدخالها فيما هو «ركيك
 ضعيف، أو منبوذ سخيف» من الكلمات، كما أنه لا يتردد في كتابتها، في
 كل مرة تتكرر فيها، على الصورة التي نقلناها عنه. ولو أنه كتبها «بزاف»،
 بالألف واللام، إذ إن اللام لا تلفظ لأن الزاي حرف شمسي، لربما ربطها

بكلمة «بالجزاف» المعجمية، التي قال الفيروزآبادي 51 إنها مثلثة الجيم مثلها مثل: الجزافة. وفي اللسان: أوالجزفة: الأخذ بالكثرة، وجزف له بالكيل: أكثر. والجزاف والجزاف والجزافة والجزافة: بيعك الشيء واشتراؤكه بلا وزن ولا كيل... وهو دخيل، تقول: بعته بالجزاف والجزافة... وقول ضخر الغي⁽⁵²⁾:

فأقبلَ منه طِوالُ الدَّرَى كأنَّ عليهنَّ بيعاً جَزِيفاً

أراد طعاما بيع جزافاً بغير كيل، يصف سحابا. أبو عمرو: اجتزفتُ الشيء اجتزافا إذا شريته جزافاً...» 53.

ونطق الجيم والزاي صعب على العامة، فأسقطوا الجيم، وهكذا بقيت صيغة «بالزاف» التي كتبها المؤلف «بزاف» فأنبهم أصلها. وإذا كانت الكلمة في المعاجم بالجزاف مثلثة الجيم، وإذا كان من صيغها «بالجزافة» و«الجزيف» فهل يجوز أن نذهب إلى أن استعمال العامة في مصر لكلمة «بالزوفة» -وهي بالمعنى نفسه- هو مثل استعمال المغرب الأقصى والمغرب الجزائري لكلمة «بالزاف» وهما ينتسبان إلى كلمة «بالجزاف»؟

* * *

وبعد،

فقد شارك كثيرون آخرون من المُحدِّثين -غير هؤلاء الأربعة- في دراسة هذا الموضوع، والكتابة عنه، وتتبع كلماته، وبذلوا الجهد في تلمس نسبتها إلى أصولها الفصيحة، فيما نشروا من كتب أو مقالات، ولا يزالون يكتبون. وإنما اخترنا هؤلاء الأربعة، واقتصرنا عليهم، لأنهم من بلاد عربية

مختلفة، هي: لبنان، ومصر، وسورية، والجزائر، ولم نختر من القطر الواحد سوى عالم واحد، ثم لأن أولهم كان أقدم من بدأ الكتابة في هذا الموضوع من المُحدّثين، وتسلسل بعده الثلاثة الآخرون ولكن اثنين منهم تداخلوا مع الأولى في مرحلة من مراحل كتاباتهم، فهما بهذا يندرجان معه في السَّبِقِ والقُدْمة، أما الرابع فقد تأخر عنهم حقاً ولكن كتابه له قيمة خاصة لأنه يمثل الجناح الغربي للوطن العربي ويعرض عامية أهله. ولم نقصد إلى الاستيفاء والاستقصاء، وإنما قصدنا إلى التمثيل والاستشهاد، وقد يقوم القليل أحياناً مقام الكثير، وقد يغني ضرب المثل عن التفصيل.

ناصر الدين الأسد

عضو المجمع العربي - الأردن

الهوامش :

- 1 ابن الخنبلي الحلبي، بحر العوام فيما أصاب فيه العوام، ص31
- 2 بحر العوام: 27
- 3 المصدر السابق: 19
- 4 المصدر السابق: 80
- 5 المصدر السابق: 50
- 6 المصدر السابق: 61
- 7 المصدر السابق: 41
- 8 المصدر السابق: 39
- 9 المصدر السابق: 31
- 10 اللسان (قرطب) وانظر كذلك الدكتور أحمد عيسى : المحكم في أصول الكلمات العامية.
- 11 اللسان (لا- إما لا)
- 12 بحر العوام: 16 في الحاشية، والمحكم في أصول الكلمات العامية:16
- 13 اللسان (قرن) . وانظر كذلك شفيق جبري، بقايا الفصح، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، مج26، ج.2، نيسان سنة 1951 م.
- 14 محمد بن ابراهيم، توفي في حلب سنة 971 هـ.
- 15 كتاب الحن العواما لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الإشبيلي (ت379هـ) تحقيق رمضان عبد التواب . والكتاب في لحن العامة من الأندلس. وكذلك كتاب اما تلحن فيه العامة للكسائي (ت189هـ).
- 16 كتاب اثتقيف اللسان وتلقيح الجنان لأبي مكّي الصقلّي (ت501هـ) والكتاب في لحن عامة صقلية في عصر المؤلف .
- 17 كتاب «تقوم اللسان» لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت 597هـ) والكتاب في لحن عامة بغداد في عصر المؤلف .
- 18 كتاب «إصلاح المنطق» لأبي يوسف يعقوب بن السكيت (244هـ).
- 19 كتاب «درة العواص في أوهام الخواص» للحريري (516هـ).
- 20 ص: 227 - 237
- 21 ص: 241
- 22 ص: 242-246

- 23 عضو المجمع العلمي العربي بدمشق (مجمع اللغة العربية) توفي سنة 1953 م.
- 24 مجلد: 6 ، ج: 10-11-12 ، سنة 1926م .
- 25 مجلد: 19 ، ج: 1-6 ، سنة 1944 م ، ثم مجلد: 20 ، ج: 5-6 و 9-10 ، سنة 1945م ، ثم مجلد: 22 ، ج: 5-6 و 11-12 - سنة 1947م ، ثم مجلد: 23 ، ج: 1 و 2 و 4 ، سنة 1948م .
- 26 مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، مج: 6 ، ج: 10 ، تشرين أول 1926 ، ص: 437-439 .
- 27 مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق: مج: 19 ، ج: 1 و 2 ، كانون الثاني وشباط 1944م ، ص: 59 .
- وقد أعاد هذه المقدمة بتغيير يسير في بعض ألفاظها في كتابه «رد العامي إلى الفصحح» .
- 28 صحّحها في كتابه رد العامي إلى الفصحح « فجعلها المقصور» ، ص: 1 .
- 29 ص: 419 .
- 30 عضو المجمع العلمي المصري ، والأكاديمية الدولية لتاريخ العلوم بباريس ، والمجمع العلمي العربي بدمشق ، والمجلس الأعلى لدار الكتب المصرية... توفي سنة 1946م .
- 31 مج 18 ، ج 5 و 6 ، أيار وحزيران 1943 ، ص 260-262 .
- 32 المقدمة: س-ف
- 33 سقطت من الأصل وأثبتها من اللسان .
- 34 في الأصل «من الكَلْبَة وهي» والتصحيح من اللسان
- 35 في الأصل «قَلْطَبان» دون أَل التعريف ، وأثبت ما في اللسان .
- 36 مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، مج 18 ، ج 5 و 6 أيار وحزيران 1943 ، ص: 261-262
- 37 عضو المجمع العلمي العربي بدمشق وعميد كلية الآداب فيها، شاعر معروف له ديوان مطبوع، توفي سنة 1980 م .
- 38 مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، مج 17 ، ج 3 ، آذار 1942م، ص: 114-115 .
- 39 مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، مج 21 ، ج 1 ، كانون الثاني 1946م ، ص 12 .
- 40 المصدر السابق: 12 .
- 41 المصدر السابق: 14 .
- 42 مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، مج 21 ، ج 1 ، ص: 14-15 .
- 43 المصدر السابق: 15
- 44 العامية الجزائرية وصلتها بالفصحى ، المقدمة: 6 .
- 45 العامية الجزائرية وصلتها بالفصحى ، المقدمة : 11 .
- 46 المصدر السابق : 68-69 .

-
- 47 المصدر السابق : 93.
48 المصدر السابق : 133-134.
49 المصدر السابق : 17.
50 المصدر السابق : 29.
51 القاموس المحيط (جزف).
52 شاعر.
53 اللسان (جزف).

المراجع

1- أحمد رضا العاملي

ردّ العاملي إلى الفصيح، دار العرفان: صيدا - لبنان 1952.

2- أحمد عيسى

المُحكّم في أصول الكلمات العامية، ط. الأولى، مطبعة مصطفى البابي

الخليبي بمصر 1358 هـ = 1939 م

3- ابن الجوزي

تقويم اللسان، تحقيق عبد العزيز مطر، دار المعرفة: القاهرة، 1966

4- الحريري

درّة الغوّاص في أوهام الخواص، مطبعة الجوائب: قسطنطينية 1299 هـ.

5- ابن الخنبلي الحلبي

بحر العوّام فيما أصاب فيه العوام، تحقيق عزّ الدين التنوخي، المجمع

العلمي العربي: دمشق 1356 هـ = 1937 م.

6- الزبيدي، أبو بكر

لحن العوام، تحقيق رمضان عبد التواب، دار العروبة: القاهرة،

1964 م.

7- ابن السكيت

إصلاح المنطق، ط. الأولى، دار المعارف بمصر 1956 م.

8- عبد الملك مرتاض

العامية الجزائرية وصلتها بالفصحى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع:
الجزائر 1981م.

9- الكسائي

ما تلحن فيه العامة، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي:
القاهرة ودار الرفاعي: الرياض 1982م.

10- ابن مكّي الصقلّي

تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، تحقيق عبد العزيز مطر، المجلس
الأعلى للشؤون الإسلامية: القاهرة 1386=1966م.